Frances Policy in Syria between the years 1928-1936

Dr. Mohammed Al-Hussein*
Dr. Canada Kenhair**
Essam Moussa **

(Received 7 / 4 / 2023. Accepted 5 / 6 / 2023)

□ ABSTRACT □

The research talks about the French policy in Syria after since the great Syrian Revolution, until the signing of the Franco- Syrian Treaty, and that no matter how different The names, personalities, and endeavors of the French high delegates are in studying the Syrian situation, and the political developments that took place, The French policy was the same, it is the affirmation of the occupation and the plundering of the Syrians wealth, and follow the policy of killing, exile, destruction, imprisoning and torturing Syrian patriots, To submit to French conditions, The French policy in Syria was clear and its justifications were ready befor other foreign countries and the league of Nations, Therefore, this policy did not receive from the Syrians anything but a call for unity, independence and resistance to the French occupation by all means until they reach their rights.

Keywords: French politics, The league of nations, political developments, Resistance.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor, Department of History, Faculty of Arts and Human sciences, University of Aleppo, Syria.**
****Assistant Professor, Department of History, Faculty of Arts and Human sciences, University of Damascus, Syria.**
***** **Postgraduate student, Department of History, Faculty of Arts and Human sciences, University of Aleppo, Syria. essammoussa@tishreen.edu**

سياسة فرنسا في سورية بين عامي 1928-1936م

د. محمد الحسين*

د. كنده كنهير**

عصام موسى***

(تاريخ الإيداع 7 / 4 / 2023. قبل للنشر في 5 / 6 / 2023)

□ ملخّص □

يتحدث البحث عن السياسة الفرنسية في سورية بعد الثورة السورية الكبرى حتى توقيع المعاهدة الفرنسية السورية، وأنه مهما اختلفت أسماء وشخصيات ومساعي المندوبين الساميين الفرنسيين في دراسة الوضع السوري، والتطورات السياسية التي حصلت، فإن السياسة الفرنسية كانت واحدة، وهي تأكيد الاحتلال ونهب خيرات السوريين، واتباع سياسة القتل والنفي والتدمير وزج الوطنيين السوريين في السجون وتعذيبهم، حتى يرضخوا للشروط الفرنسية، فالسياسة الفرنسية في سورية كانت واضحة ومبرراتها جاهزة أمام الدول الأجنبية الأخرى وعصبة الأمم، لذلك لم تلقى تلك السياسة من السوريين سوى الدعوة إلى الوحدة والاستقلال ومقاومة الاحتلال الفرنسي بكافة الأساليب حتى يصلوا إلى حقوقهم.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفرنسية – عصبة الأمم– تطورات سياسية– المقاومة.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، حلب، سورية

**مدرس – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق– سورية.

***طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، حلب، سورية

مقدمة:

لقد اندلعت الثورة السورية الكبرى انطلاقاً من جبل العرب ومن ثم توسعت شرارتها إلى جميع المناطق والمدن السورية، وكانت أهدافها هي وحدة الأراضي السورية في دولة مستقلة، وخروج القوات الأجنبية منها ووضع دستور دائم للبلاد، وإنشاء جيش وطني من المواطنين السوريين لحماية حدود دولتهم المستقلة، وعلى الرغم من محاولة فرنسا إفراغ الثورة السورية من أهدافها ومضامينها على اعتبار أن الثورة قد اندلعت لخلاف بين الجبل والفرنسيين فقط حول تعيين حاكم الجبل وأن للإنكليز دور في قيام الثورة وتحريض الجبل، إلا أن ذلك لم يفت في عضد السوريين وأيدتها الأحزاب السياسية السورية والجماهير، بالإضافة إلى تعاطف الدول العربية وتأييدها لها، فانتشرت الثورة بسرعة وكبدت الفرنسيين خسائر فادحة بالأرواح والمعدات، وحاول دوجوفنل المندوب السامي الفرنسي إجراء مفاوضات مع الزعماء الوطنيين السوريين لعقد معاهدة سورية– فرنسية مؤكداً على التغيير في السياسة الفرنسية في سورية واستخدم القسوة في إيقاف الثورة السورية الكبرى، لكنه استدعي إلى فرنسا وعين بدلاً عنه بونسو السياسي الفرنسي المحنك الذي حاول إدخال تعديلات إدارية جديدة وعدم تشديد القبضة الفرنسية على الشعب السوري، والسير في طريق سياسي جديد، ولكن الواضح للشعب السوري من خلال إجراءات المندوب السامي الفرنسي بونسو أن السياسة الفرنسية لن تتغير بتغير المندوبين الساميين والتلاعب في الكلام فسياسة وزارة الخارجية الفرنسية واحدة في جميع الدول التي خضعت لسلطتها.

أسباب اختيار البحث:

السبب في اختيار هذا الموضوع هو رغبتي في معرفة السياسة التي اتبعتها فرنسا في سورية وخصوصاً بعد نهاية الثورة السورية الكبرى ونتائجها على الوضع في سورية، والضغوط التي حصلت على القوات الفرنسية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إيضاح الدور السوري ورغبة السوريين بالاستقلال ورفض الاحتلال الفرنسي وكيف أنها أجبرت الفرنسيين على تغيير سياستهم في سورية نحو التهدئة والحل السياسي، بعد أن كانت سياستهم تقوم على القتل والتدمير والبطش.

إشكالية البحث:

إن السياسة الاستعمارية الفرنسية في سورية كانت تختلف من فترة لأخرى حسب الظروف المحيطة بالمنطقة ومن هذا المنطلق فرض على البحث التساؤلات التالية:

–هل استمرت الحكومة الفرنسية بسياستها القمعية والتقسيمية، أم أنها تغيرت بعد انتهاء الثورة السورية الكبرى؟

–هل اقتنعت الحكومة الفرنسية بضرورة الحوار مع الشعب السوري وتحقيق المطالب السورية، أم أنها أبقت على هيمنتها على قرارات الحكومة السورية وفرض موافقة المندوب السامي الفرنسي عليها؟

–هل تغيرت سياسة المندوبين الساميين المتعاقبين على سورية، أم أن وزارة الخارجية الفرنسية فرضت عليهم سياسة محددة سواء عن طريق الحوار أو باستخدام القوة العسكرية؟

–هل استطاع الشعب السوري والحكومة السورية الوصول لتحقيق مطالبهم المشروعة بالحرية والاستقلال، أم كان للفرنسيين رأي آخر في فرض احتلالهم على سورية؟

منهجية البحث:

لقد اعتمدت في كتابة البحث على المنهج التاريخي القائم على تحليل الأحداث، ثم استخدام المنهج التاريخي الوصفي لعرض الأحداث الذي تعرضت له سورية في ظل الاحتلال الفرنسي بعد نهاية الثورة السورية الكبرى، ثم الانتقال إلى المنهج السردي في عرض الأحداث والسياسة الفرنسية في سورية.

هدف البحث:

هو إظهار السياسة الفرنسية في سورية بعد الثورة السورية الكبرى، وهل تغيرت هذه السياسة أم بقيت على حالها في العمل على تحقيق الهيمنة الفرنسية على البلاد التي قامت باحتلالها والعمل على نهب خيراتها وفرض سياستها القمعية والوحشية ضد الشعب السوري.

المناقشة:

برز في فترة حكم المفوض السامي دوجوفنل[1] حسن السياسة، ومحاولته إقامة أفضل الصلات بين فرنسا وسورية، فقد أفضت سياسته إلى تأسيس حكومة سورية يرأسها الداماد أحمد نامي[2] مهمتها الدعوة إلى جمعية تأسيسية وتعمل على سن دستور جديد لسورية على قاعدة الاستقلال، وكذلك عقد معاهدة بين فرنسا وسورية تكون بديلاً عن الانتداب، وأن تصبح نافذة بعد موافقة المجلس النيابي السوري عليها، بعد ذلك توجه دو جوفنل إلى باريس وأجرى مباحثات مع وزارة الخارجية الفرنسية التي رفضت مقترحاته، وأنها مضرة بالمصلحة الفرنسية العليا في سورية، وطلبت منه تعديلها لكنه قدم استقالته من عمله فقبلت استقالته، وعين بدلاً عنه هنري بونسو[3] الذي كان موظفاً كبيراً في وزارة الخارجية الفرنسية.[4]

عندما وصل بونسو إلى دمشق قدمت الوفود للتعرف عليه وسلمته المطالب الوطنية التي يطالب بها الشعب السوري الداعية للوحدة والاستقلال وإصدار عفو وانتخاب جمعية تأسيسية، بعد ذلك أصدر بونسو بياناً في 26 تموز 1927في رده على المطالب السورية بعد استشارته الخارجية الفرنسية يدعو فيه إلى التهادن السياسي، وإنشاء نظام حكومي دستوري وإنشاء قوة من المتطوعين الوطنين لحفظ الأمن والحدود، والعمل على تخفيض عدد الموظفين الفرنسيين بحيث تصبح مهمتهم تقديم المشورة، واحتفاظ المقاطعات باستقلالها الإداري، ومشكلة الحدود بينها يتفق عليه بين الأطراف المعنية، أما بالنسبة للشؤون الخارجية فهي من اختصاص الدولة المنتدبة فرنسا، وكذلك البريد والبرق والجمارك والمالية والشركات. [5]

([1]) دو جوفنل: هو رابع مندوب سامي فرنسي في سورية ولبنان، وهو أول مندوب سامي مدني. Khouri, Philip: Syria and the French man date politics of Arab nationalism 1920-1945, Princeton university press, new jersey prenceton, p.245.

([2]) الداماد أحمد نامي: سياسي سوري من أصل عثماني، وهو صهر السلطان العثماني مثقف ثقافة فرنسية عالية. الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، ص 106.

([3]) بونسو: هو خامس مندوب سامي فرنسي في سورية ولبنان، استلم هذا المنصب لمدة سبع سنوات، وكان همه ايصال الانتداب إلى غايته المنشودة. طربين، أحمد: الوحدة العربية بين 1916-1945م، بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1959م، ص40.

([4]) الحكيم، يوسف: سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، 1983م، ص183-184.

(5) منسي، محمود صالح: الشرق العربي المعاصر القسم الأول الهلال الخصيب، القاهرة، 1990م، ص145.

عندما لم يقم المندوب السامي بونسو بإصدار العفو وإقرار انتخاب جمعية تأسيسية قدمت وزارة أحمد نامي استقالتها لبونسو الذي تفاجأ بها، فطلب من أحمد نامي تأجيل الاستقالة حتى تظهر نتائج مباحثات مفاوض وزارة الخارجية الفرنسية مغرا مع هاشم الأتاسي[6] وإبراهيم هنانو[7] في بيروت، وفي نهاية المفاوضات اتفق الطرفان على تأليف حكومة من الحزب الوطني مهمتها الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية تؤدي هذه الجمعية إلى وضع دستور للبلاد، بعد ذلك تعمل على عقد معاهدة مع فرنسا[8] بعد نهاية المفاوضات أصدر بونسو في بداية عام 1928م بيان أعلن فيه إصدار العفو عن بعض الوطنيين المبعدين، كما ألغى الأحكام العرفية، واستدعى الشيخ تاج الدين الحسيني وكلفه بتشكيل حكومة تشرف على انتخابات جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد، فأقبل الوطنيون على الانتخابات وفازوا فيها، بعد ذلك اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة هاشم الأتاسي وانتخب إبراهيم هنانو على رأس لجنة لإعداد دستور جديد لسورية وتم إعداد هذا الدستور وجاء مؤلفاً من 115 مادة ومن أهم هذه المواد[9]:

المادة 2: إن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية هي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا عبرة بكل ما طرأ عليها بعد الحرب العالمية الأولى.

المادة 73: لرئيس الجمهورية حق إصدار العفو الخاص، أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون.

المادة 74: يعقد رئيس الجمهورية المعاهدات، أما ما تعلق منها بسلامة الدولة وماليتها وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها عند انتهاء كل سنة، فلا تكون نافذة إلا بعد أن يقرها المجلس النيابي.

المادة 75: يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزارة ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم، ويعين الممثلين خارج البلاد، ويقبل الممثلين الأجانب.

المادة 110: تنظيم الجيش الذي سيؤلف يكون بقانون خاص.

المادة 112: لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح الوزارة الأحكام العرفية في الأماكن التي تحدث فيها اضطرابات أو قلاقل، ويجب أن يعلم المجلس النيابي بإعلان الأحكام فوراً، وإذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيدعى على وجه السرعة. [10]

بعد أن تم تحضير الدستور وجهت الدعوة للجمعية التأسيسية للاجتماع في 9 أيار 1928م، وأجريت فيها انتخابات وأجمع أعضاء الجمعية التأسيسية على انتخاب هاشم الأتاسي كرئيس لها، بعد ذلك عرض الدستور الجديد على

([6]) هاشم الأتاسي (1875– 1960م): سياسي سوري ابن مفتي حمص اختير عضواً في المؤتمر السوري الأول عام 1919م، ثم انتخب رئيساً له في عام 1920م، واختير رئيساً للكتلة الوطنية في عام 1927م، ثم انتخب رئيساً للجمعية التأسيسية عام 1928م، التي وضعت دستوراً للبلاد ولكن عطله المندوب السامي بعد محاولته إضافة مادة جديدة له. الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، ص 28–29.

([7]) ابراهيم هنانو (1869–1935م): سياسي ومجاهد سوري ولد في كفر حارم غرب حلب، تعلم في المدرسة الملكية في الآستانة انتخب عضواً في المجلس العمومي في حلب، وانتخب في المؤتمر السوري في دمشق بعد دخول الجيش العربي إلى حلب، بعد احتلال الفرنسيين لدمشق وحلب، أعلن ثورته وخاض 27 معركة ضد الفرنسيين لم يهزم بواحدة، واعتقله البريطانيون في القدس وسلموه إلى الفرنسيين، الذين حاموه في حلب وأطلقوا سراحه فانتقل إلى العمل السياسي، وكان منهاجه لا اعتراف بالدولة المنتدبة ولا تعاون معها. الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ص20.

([8]) عثمان، هاشم: تاريخ سورية الحديث، دار رياض الريس ، بيروت، ط1، 2012م. ، ص86.

([9]) ياغي، اسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000م، ص125.

(10) الأرمنازي، نجيب: محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1954م، ص63.

أعضاء الجمعية للتصويت عليه، وتمت الموافقة عليه بكامل مواده، ثم عرض على المندوب السامي الفرنسي الذي اعترض على ست مواد منه وهي المذكورة سابقاً حيث اعتبرها بونسو أنها تمس بنود الانتداب الذي تمثله فرنسا ويضر بمصالحها ويخالف صك الانتداب الموجود في الاتفاقات الدولية التي قامت عليها سلطة الدولة المنتدبة، فرفض أعضاء الجمعية التأسيسية تعديل بنود الدستور مما دعى بونسو في 11 آب 1928م لإصدار قرار بوقف أعمال الجمعية التأسيسية مدة ثلاثة أشهر، حتى يسافر إلى فرنسا ويعرض الدستور على وزارة الخارجية الفرنسية، وعندما عاد بونسو من فرنسا اجتمع مع هاشم الأتاسي في 12 كانون الثاني 1929م وطلب منه عرض المادة 116 وهذه المادة تنص على ما يلي:

ما من حكم من أحكام الدستور يعارض ولا يجوز أن يعارض التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسورية، لا سيما ما كان منها متعلقاً بجمعية الأمم.

يطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام وعلى الأمن وبالدفاع عن البلاد وبالمواد التي لها شأن بالعلائق الخارجية.

لا تطبق أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تمس بتعهدات فرنسا الدولية فيما يختص بسورية في أثناء مدة هذه التعهدات إلا ضمن الشروط التي تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنسية والسورية.

وعليه أن القوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور والتي قد يكون لتطبيقها علاقة بهذه التبعات لا يتناقش فيها ولا تنشر وفقاً لهذا الدستور إلا تنفيذاً لهذا الاتفاق.

إن القرارات ذات الصفة التشريعية أو التنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية لا يجوز تعديلها إلا بعد الاتفاق بين الحكومتين.[11]

التي قررتها وزارة الخارجية الفرنسية والتي من خلالها تستطيع تعديل الدستور وعدم إقرار مواده، ويجب عليه عرضها على الجمعية التأسيسية للموافقة عليها، وعندما اجتمعت الجمعية التأسيسية رفضوا هذه المادة 116، وقدمت الجمعية اقتراحاً بتعديل مادتين من الدستور على الشكل الآتي:

-تعدل المادة الثانية على الشكل التالي: البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ وحقوق الاعتراض في التجزئة الحاضرة محفوظة.

-إضافة مادة إلى مشروع الدستور بعنوان أحكام مؤقتة وهذا نصها: إن أحكام المواد 73-74-75-110-112 تنفذ باتفاقات خاصة بين الحكومتين الفرنسية والسورية ريثما تعقد المعاهدة لتحديد العلاقات بين الدولتين.[12]

نتيجة لذلك عطل بونسو أعمال الجمعية التأسيسية ولكن هذه المرة إلى مدة غير معينة، وأرسل ذلك في كتاب وجهه إلى هاشم الأتاسي رئيس الجمعية التأسيسية مظهراً له أسباب التعطيل وأن للدولة المنتدبة حقوق وواجبات لا تستطيع أن تغير فيها دون موافقة جمعية الأمم وبالتالي ليس من داعي لانعقاد الجمعية التأسيسية في حال عدم وجود أي حلول ترضي الطرفين.[13]

([11]) الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي ، ص 217.

([12]) عثمان، تاريخ سورية الحديث، ص90-91.

([13]) الأرمنازي، محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ص65.

بعد عام على توقف اجتماعات الجمعية التأسيسية أصدر الوطنيون بياناً بأن السوريون لن يقبلوا غير الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية دون أي تعديل في بنوده وأن أي حكومة تتشكل على غير بنود هذا الدستور فهي حكومة غير شرعية وفي تشرين الأول عام 1929م، كرر هاشم الأتاسي طلبه من المندوب السامي بونسو إبرام معاهدة سورية فرنسية على غرار المعاهدة العراقية البريطانية وقد طالبه فيها هاشم الأتاسي باتباع نفس الطريقة مع سورية، ولكن بونسو لم يستجب لهذه الدعوة متجاهلاً طلبات الوطنيون السوريون، وفي شهر آذار من عام 1930م قرر أعضاء الجمعية التأسيسية إيقاف الجمود السياسي فعقدوا مؤتمراً وطنياً في دمشق ودعوا فيه للعمل على ايجاد الحلول للمشكلة السياسية مع فرنسا حول الدستور، مما دفع هاشم الأتاسي لمقابلة المندوب السامي بونسو الذي أشار على هاشم الأتاسي بأنه سوف يصدر الدستور قريباً .[14]

في أيار من عام 1930م قام بونسو بإصدار الدستور الجديد وكان كما رسمه الوطنيون سابقاً ولكنه أضاف إليه مادة جديدة تعطل المواد الست التي اختلف عليها منذ إصدار الدستور الأول من قبل الجمعية التأسيسية[15]، وقد أعلن بونسو بأنه أضاف المادة الملحقة بالدستور من أجل اجتياز الفترة التي سوف تمر قبل التفاوض من أجل إبرام معاهدة مع السوريين، وأنه يرغب أن تجري الانتخابات بأسرع وقت في ظل الدستور الجديد ليتمكن من افتتاح المفاوضات مع حكومة ممثلة من قبل الشعب بصورة صحيحة للاتفاق على المعاهدة.[16]

لم يصدر بونسو دستوراً واحداً لسورية بل أصدر دساتير مختلفة ومنفردة لكل واحدة من الدويلات السورية، وكانت هذه الدساتير تأكيد جديد على الانفصال بين الدويلات في سورية من قبل الحكومة الفرنسية.[17]

بعد هذه الإجراءات التي اتخذتها فرنسا في سورية وإصدارها للدساتير وتعديلاتها التي أفرغته من محتواه فقد جوبه ذلك برفض الوطنيين واستنكارهم، وقام المجاهدون من منفاهم بإرسال بيان واستنكار إلى عصبة الأمم يحتجون فيها على إصدار فرنسا لهذه الدساتير[18]، كما عم الغضب والمظاهرات في جميع المدن السورية، واستمرت الاحتجاجات وزادت بعد توقيع بريطانيا معاهدة مع العراق، مما دفع هاشم الأتاسي للدخول في مفاوضات مع المندوب السامي بونسو لعقد معاهدة مماثلة بين سورية وفرنسا، ولكن بونسو كان يستعمل مع هاشم الأتاسي اسلوب التهرب والمراوغة، وأصدر المندوب السامي بونسو في 19 تشرين الثاني 1931م قراراً نص فيه على إنهاء أعمال الحكومة السورية المؤقتة التي استمرت لمدة أربعة سنوات ودعا السوريين إلى انتخاب مجلس نيابي جديد، كما احتفظ بونسو بصلاحيات رئيس الدولة في فترة الانتخابات، وعند ذلك تردد الوطنيون في المشاركة بالانتخابات وفق بنود الدستور الجديد لأن شروط

(14) منسي، تاريخ الشرق العربي المعاصر، ص149–150.

(15) مراد، انطوان: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (سورية)، بيروت، 1998– 1999م، ص 77.

(16) انطونيوس، جورج: يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد و الدكتور حسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ط8، 1987م، ص 504.

([17]) شيبلر، برجيت: انتفاضات جبل الدروز– حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال 1850–1949 دراسة انتربولوجية تاريخية، دار النهار، بيروت، ط1، 2004م، ص234.

([18]) البعيني، حسن أمين: دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1920–1943 دراسة في تاريخهم السياسي، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ط1، 1993م، ص272.

الانتخابات الحرة غير متوفرة فيه، ومع ذلك قرروا الاشتراك في هذه الانتخابات باعتبارها حق من حقوق الشعب السوري على الرغم من الشبهات التي أخذها الوطنيون على سلطات الانتداب.[19]

استعداداً لهذه الانتخابات وضعت سلطات الانتداب قوائم انتخابية وضعوا فيها أسماء شخصيات من الموالين لهم، ومع ذلك فقد فشلوا في بعض المدن ومنها مدينة حمص التي نجح بها قائمة هاشم الأتاسي على الرغم من قيام سلطة الانتداب بدعم قوائمها، وفي دمشق هاجم الناخبون الدوائر الحكومية التي تجري فيها الانتخابات كما هاجموا الدبابات والجنود الفرنسيين مما دفع سلطات الانتداب لإيقاف الانتخابات، أما في حلب التي تعتبر معقلاً من معاقل الوطنيين فقد حاول ممثلي السلطة من أصحاب المناصب وأصحاب رؤوس الأموال دعم قوائمهم بقوة من خلال أساليب ملتوية من العنف والإرهاب وليس ذلك فحسب بل عملوا على تحريض الطوائف غير الإسلامية على المرشحين الوطنيين، كما حشدت السلطات الفرنسية قواتها العسكرية، مما دفع المرشحين الوطنيين للانسحاب في هذه الظروف الغير طبيعية لإجراء انتخابات، ولكن سلطات الانتداب قامت باستكمال الانتخابات وفاز فيها الموالين لها، واستمرت الاضطرابات في حلب على الرغم من انتهاء الانتخابات لفترة طويلة حتى أن هاشم الاتاسي قابل المفوض السامي محاولاً إلغاء الانتخابات في حلب نتيجة الظروف التي رافقت الانتخابات فيها، لكن المفوض السامي رفض المناقشة في هذا الأمر معتبراً أن الوطنيين هم من انسحبوا من الانتخابات تاركين الساحة لخصومهم، وبعد انتهاء الانتخابات في المدن السورية كان عدد مقاعد الوطنيين 17 من أصل 69 مقعد.[20]

بعد ذلك اجتمع المجلس النيابي الجديد من أجل انتخابات رئيس الجمهورية وبالفعل تم انتخاب محمد علي العابد[21] رئيساً للجمهورية السورية في عام 1932م، كما عين في رئاسة الوزراء حقي العظم، وكذلك تم انتخاب صبحي بركات رئيساً للمجلس النيابي .[22]

أصدر رئيس الجمهورية السورية محمد علي العابد في 14 حزيران عام 1932م الموافقة على تأليف وزارته الأولى في عهد الجمهورية وقد ضمت:

-حقي العظم لرئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية.

-مظهر رسلان لوزارتي العدلية والمعارف.

-جميل مردم بك لوزارتي المالية والزراعة.

-سليم جمبرت لوزارتي الأشغال العامة والاقتصاد.[23]

بعد ذلك تقدم بونسو إلى الحكومة السورية مسودة معاهدة على غرار المعاهدة التي وقعتها بريطانيا مع العراق في عام 1930م، وعلى الرغم من أن بنود هذه المعاهدة تشبه حرفياً في كثير من بنودها المعاهدة البريطانية العراقية

([19]) منسي، تاريخ الشرق العربي المعاصر، ص150-151.

([20]) الأرمنازي، محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء، 71-73.

([21]) محمد علي العابد (1867-1939م): سياسي سوري ولد في دمشق وتعلم بها، ثم درس بالآستانة، ودرس الحقوق في باريس عينته الحكومة العثمانية وزيراً مفوضاً لها في واشنطن من عام 1905 إلى عام 1908م، انتخب نائباً عن دمشق في المجلس التأسيسي انتخبه المجلس رئيساً للجمهورية السورية واستمر في منصبه حتى عام 1936م، بعد ذلك استقال من منصبه وتوجه إلى باريس وعاش فيها حتى وفاته، ثم تم نقل جثمانه إلى دمشق ودفن فيها. الكيالي، موسوعة السياسة،ج6، ص97.

([22]) غنيمي، رأفت: تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996م، ص 70.

([23]) الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص 233.

إلا أنها تختلف عنها جوهرياً مثل المبدأ المتصل بالسيادة الوطنية والوحدة والحكم الذاتي الداخلي الذي سوف تكون عليه الدولة السورية المقترحة، هذه البنود جعلت من مسودة هذه المعاهدة مرفوضة من قبل الحكومة السورية مما دفع بالوزيران الوطنيان اللذان قبلا الانخراط في هذه الحكومة معتقدين بأن المندوب السامي يعمل بنوايا صادقة لتوقيع معاهدة فرنسية سورية صحيحة وحقيقية، مما جعل الأمور تعود إلى الحالة الأولى، وعادت الاضطرابات من جديد في سورية ضد مشروع هذه المعاهدة لأن الشعب السوري تأكد بأن فرنسا لا تريد حل المشكلة السورية بل تريد التأكيد على سلطة الانتداب وتحكمها بالدولة السورية، واعتقدت الحكومة الفرنسية أن بونسو قد انتهى دوره في سورية فقامت بإنهاء مهمته واستدعته إلى فرنسا وأرادت أن ترسل بدلاً عنه رجل يتحلى بالسياسة والحنكة والقوة فاستدعت رجلاً يعتبر من أقدر دبلوماسييها وهو دي مارتل الذي كان سفيراً في اليابان وعينته مندوباً سامياً على سورية، وعندما وصل إلى سورية في تشرين الأول من عام 1933م بدأ العمل سريعاً، حيث قام باستدعاء رئيس الوزراء السوري وطالبه بقبول مسودة العاهدة فقبلها فوراً وأرسلت إلى المجلس النيابي للموافقة عليها، وبعد طرحها في المجلس النيابي صوت معظم أعضاء المجلس النيابي ضدها مما دفع السيد دي مارتل على تعطيل المجلس النيابي إلى أجل غير مسمى رداً على رفض مسودة مشروع المعاهدة السورية الفرنسية.[24]

ونتيجة لرفض المجلس مشروع المعاهدة قامت الكتلة الوطنية بعقد اجتماع لتشرح للشعب أسباب رفض هذه المعاهدة، وبعد انتهاء اجتماعها قامت بإذاعة بيان جاء فيه:

لقد ظفرت الأمة بأمنيتها، فبعد أن أعلنت سخطها على المعاهدة وعلى موقفها، أيدها المجلس بقرار خطير رد فيه هذه المعاهدة الجائرة التي أرادوا فرضها على البلاد، والتي لا تحقق مطلباً من المطالب القومية التي طالما جاهدت في سبيلها من وحدة وحرية واستقلال، فالكتلة تزف هذه البشرى للأمة الكريمة، وتدعوها للعودة ومزاولة أعمالها مطمئنة راضية متمسكة بحبل الاتحاد والتضامن في سبيل استقلال هذا الوطن ووحدته"، وتوجه المندوب السامي دو مارتيل إلى باريس واجتمع في وزارة الخارجية الفرنسية، وشرح لهم سبب فشله في تمرير هذه المعاهدة بعد ذلك عاد إلى دمشق واجتمع مع الرئيس محمد العابد ورئيس مجلس الوزراء حقي العظم وأقنعهما بضرورة أن تقدم الحكومة استقالتها، وبالفعل قدمت الحكومة استقالتها في 15 آذار 1934.[25]

بعد ذلك انشغل المفوض السامي بتشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسيني والتي قابلها غضب جماهيري كبير وخاصة على شخص رئيسها تاج الدين الذي عمل منذ البداية على محاولة إضعاف سلطة رئيس الجمهورية، وسافر مع الرئيس في جولة إلى مدينة حلب والمناطق الشمالية، وقوبلت هذه الزيارة من قبل الوطنيين بالاستنكار ورافقها احتجاجات كبيرة من الشعب مما دفع قوات الانتداب لمقابلتها بالعنف والاعتقالات.[26]

وفي أوائل كانون الثاني 1936م، أصدرت الكتلة الوطنية بياناً أكدت فيه المطالب السورية في الوحدة والاستقلال مما دفع الفرنسيون لمقابلة ذلك بالعنف وأغلقت مكاتب الكتلة الوطنية، وقاموا بحملة اعتقالات شملت الزعماء الوطنيين وغيرهم مما جعل البلاد على شفا الثورة، وفي الأول من آذار التقى المندوب السامي مع هاشم الأتاسي ووقعا اتفاقاً في

([24]) انطونيوس، يقظة العرب، ص505–506.

([25]) عثمان، تاريخ سورية الحديث، ص99.

([26]) الأرمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء ، ص 82–83.

بيروت يتضمن موافقة الحكومة الفرنسية على تشكيل وفد لزيارة فرنسا والتفاوض مع الحكومة لتوقيع معاهدة بين فرنسا وسورية وأطلق المندوب السامي سراح المعتقلين الوطنيين من السجون .[27]

شكل وفد سوري مكون من هاشم الأتاسي رئيساً وعضوية كل من فارس الخوري وجميل مردم وسعدالله الجابري ومصطفى الشهابي وادمون حمصي، وتوجه إلى باريس التي وصلها في أواخر آذار 1936م، ومن خلال المفاوضات تبين الخلاف الكبير بين تطلعات الوطنيين السوريين وتطلعات السلطات الفرنسية للوضع في سورية فقد كان السوريون يتطلعون لمعاهدة شبيهة بتلك المعاهدة التي وقعتها بريطانيا مع العراق عام 1930م مع التأكيد على مبدأ الوحدة والاستقلال بينما فرنسا كانت ترفض ذلك، وانتهت المفاوضات في 9 أيلول 1936م بتوقيع المعاهدة السورية الفرنسية والتي نصت على ما يلي:

1-تعترف فرنسا بسورية دولة مستقلة ذات سيادة.

2-تتشاور الدولتان في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وفي حال نشوب حرب تتعاون الدولتان بوصفهما حليفتان، وتقتصر مساعدة سورية لفرنسا على استعمال السكك الحديدية والموانئ والمطارات.

3-تمنح سورية الحكومة الفرنسية الحق في استخدام قاعدتين جويتين في المزة والنيرب، وتجيز لها إبقاء جنودها في منطقتي العلويين وجبل الدروز مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ.

4-تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ثلاث سنوات من توقيعها، وتحل تلقائياً محل الانتداب وذلك حالما تقبل سورية عضواً في عصبة الأمم.

وقد ألحقت بالمعاهدة وثائق تقضي بضم منطقتي العلويين وجبل الدروز إلى الدولة السورية .[28]

استقبل الشعب السوري هذه المعاهدة بالرضا والقبول لأنهم اعتبروها أول اعتراف رسمي فرنسي باستقلال سورية ووحدتها وسيادتها، ودعي الشعب لانتخاب مجلس نيابي جديد للمصادقة على المعاهدة، وقد فاز في أغلبية مقاعد المجلس أعضاء من الكتلة الوطنية، وانتخب المجلس الجديد هاشم الأتاسي لمنصب رئيس الجمهورية بعد استقالة محمد علي العابد، كما انتخب جميل مردم لمنصب رئيس الوزراء، كما ضمت الوزارة الجديدة كل من شكري القوتلي وسعدالله الجابري، وعبد الرحمن الكيالي، وقدمت المعاهدة للمجلس الجديد فصادق عليها، وبدأت الوزارة الجديدة بالعمل على تسلم سلطاتها من الفرنسيين تنفيذاً للمعاهدة، وبدأت بتعيين المحافظين وموظفي السلك السياسي، أي مارست حقوق السيادة بحق، لكن المجلس النيابي الفرنسي لم يصادق عليها وبدأ بوضع العراقيل في وجه الحكومة الجديدة، فقد رفض الموظفين الفرنسيين تسليم سلطاتهم للحكومة الوطنية، ومحاولة إثارة النزعات الطائفية والاقليمية.[29]

ونتيجة لهذا الوضع الذي وصلت فيها الأمور في سورية وعدم رغبة فرنسا بتحقيق سيادة السوريين على أراضيهم وعدم السماح للحكومة الجديدة بأن تحل المشاكل الداخلية والخارجية، فأرادت إشغال الحكومة بموضوع كبير وهو قضية لواء اسكندرون بالاتفاق مع تركيا.

([27]) منسي، الشرق العربي المعاصر، ص156.

([28]) مراد، سورية ، ص78-79.

([29]) ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ص128.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد نهاية الثورة السورية الكبرى في عام 1927، اضطرت فرنسا لتغيير سياستها في تعاملها مع الشعب السوري، بناءً على ذلك فقد توصل البحث للنتائج التالية:

- اضطرت فرنسا لتغيير سياستها ليس لأنها تريد الأفضل للسوريين بل لأن الشعب السوري هو من أجبرها على ذلك نتيجة الثورات والانتفاضات ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية.
- رضيت فرنسا بأن تجري انتخابات مجلس نيابي جديد وإقرار دستور جديد لسورية وعندما وجدته يضر بمصالحها ويصب بمصلحة وحدة واستقلال السوريين رفضته وأوقفت اجتماعات المجلس النيابي السوري.
- حاولت فرنسا تشكيل مجلس نيابي جديد تم من خلاله انتخاب رئيس جمهورية ورئيس وزراء وتشكيل حكومة جديدة لتمرير معاهدة فرنسية سورية توافق مصالحه، ولكن المجلس النيابي رفضها، مما دفع فرنسا لتغيير المندوب السامي بونسو وتعيين دي مارتل.
- توصل الطرفان إلى معاهدة جديدة في عام 1936م، وصادق عليه المجلس النيابي السوري، ولم يصادق عليه المجلس النيابي الفرنسي لأنه يؤثر على مصالح الحكومة الفرنسية في سورية التي كانت تطالب بالحرية والسيادة والوحدة والاستقلال ورفضت تسليم الصلاحيات للحكومة السورية.
- أثبتت فرنسا أنها دولة استعمارية فمهما غيرت مندوبين ساميين على سورية فمصلحتها وأطماعها الاستعمارية على حساب الشعوب الأخرى تأتي في المرتبة الأولى.
- أثبت الشعب السوري أنه شعب حي وواعي لمصلحته وحقوقه فرغم الاحتلال والاستعمار طالب الشعب السوري بحقه في تحقيق سيادته وأجبر الحكومة الفرنسية على الانصياع لهذه الرغبة.

Reference

-Al- Baini, Hassan Amin, The Druze of Syria and Lebanon during the French Mandate era 1920-1943, Astudy in their political history, Arab Center for Research and Documentation, Beirut, 1st edition, 1993.

-Al-Armanazi, Naguib, Lectures on Syria from the Occupation to the Evacuation, institute for international Arab studies League of Arab states, Dar Al-Kitab Al-Arabi Press, Egypt, 1954.

-Al-Hakim, Youssef, Syria and the French Mandate, An- Nahar Publishing House, Beirut, 1983.

-Al-Kayyali, Abdel-Wahhab, Encyclopedia of Politics, Dar Al-Huda for Publishing and Distribution, Beirut.

-Anthony, George, Arab Awakening, History of the Arab National Movement, translated by Dr. Nasir al- Assad and Dr. Hassan Abbas, House of Knowledge for Millions, Beirut, 8th Edition, 1987.

-Ghonimi, Raafat, contemporary Arab History, An Eye for Human and Social studies and Research, cairo, 1996.

-Mansi, Mahmoud salih, The contemporary Arab East, part one, The Fertile crescent, cairo, 1990.

Murad, Antoine, Encyclopedia of the story and History of Arab Civilizations Between Yesterday and Today (Syria), Beirut, 1998-1999.

-Othman, Hashem, Modern History of Syria, Dar Riyad Al-Rayes, Beirut, 1st Edition, 2012.
-Philip: Syria and the French man date politics of Arab nationalism 1920-1945, Princeton university press, new jersey prenceton .
-Schipler, Birgit, The Druze Mountain Uprisings- Hauran from the Ottoman era to the state of independence 1850-1949, a historical anthropological study, Dar Al- Nahar, Beirut, 1st edition, 2004.
-Tarbin, Ahmed, The Arab Unity between 1916-1945 Research in the history of modern Arabs since the establishment of the Arab image until the emergence of the League of Arab states, institute of Arab studies, cairo, 1959.
-Yaghy, Ismail Ahmed, History of the Contemporary Arab World, Obeikan Library, Riyadh, 1st edition, 2000.